

الشروط والأحكام الخاصة بطاقة فيزا إنفنت إئتمانية

تخضع بطاقات فيزا إنفنت الإئتمانية لصادرة من بنك الإمارات دبي الوطني (بطاقات ذات تسهيلات إئتمانية) للشروط والأحكام المحددة فيما يلي. يعتبر طلب العميل للحصول على بطاقة فيزا قبولاً وموافقة من طرفه في كل الأحوال على الالتزام بهذه الشروط والأحكام:

- 1- **التعاريف:** تعتمد هذه التعاريف ما لم يحدد النص خلاف ذلك.
 - أ- **"الحساب":** حساب البطاقة الذي يؤسسه البنك والذي يقوم البنك بقيد كافة العمليات المتعلقة بالبطاقة فيه بما في ذلك السحوبات النقدية، ومبيعات التجار، ومصاريف الخدمة، وعمليات القيد عليه وله حسب الحاجة.
 - ب- **"البنك":** بنك الإمارات دبي الوطني.
 - ج- **"البطاقة":** بطاقة فيزا إنفنت الإئتمانية.
 - د- **"حامل البطاقة":** الشخص الذي يظهر اسمه على البطاقة الإئتمانية.
 - هـ- **"السحب النقدية":** المبلغ النقدي المدفوع لحامل البطاقة و القيد على الحساب بموجب قسيمة السحوبات النقدية المسحوبة على الحساب و الموقعة من قبل حامل البطاقة، أو بواسطة استخدام حامل البطاقة لبطاقة فيزا للسحب من أجهزة الصرف الآلي.
 - ز- **الحد الائتماني:** المبلغ الأكبر الذي يسمح لحامل البطاقة الإئتمانية باستدانتها من البنك نتيجةً لكافة العمليات المقيدة أو القائمة في الحساب.
 - ح- **"مبيعات التاجر":** البضائع أو الخدمات المقيدة على الحساب و المتحقق منها قبل التاجر أو مورد الخدمات.
 - ط- **تاريخ استحقاق الدفع:** بالنسبة للبطاقة الدائنة ، هو التاريخ المبين في كشف الحساب والذي يجب أن يقبضه البنك بحلوله المبلغ المطلوب.
 - ي- **"مستوى الشراء":** المبلغ الأكبر الذي يسمح لحامل بطاقة الخصم باستدانتها من البنك نتيجة كافة العمليات المقيدة أو القائمة على الحساب. يحدد المبلغ بواسطة رصيد الحساب المتوفر و يخضع لحد الصرف الخاص بالبطاقة.
 - ك- **"كشف الحساب":** يعني السجل الخطي الذي يبين كافة العمليات المنفذة على الحساب طوال دورة الفواتير الشهرية لحاملي البطاقات الدائنة، والتي تذكر في حالة حاملي البطاقات الدائنة الرصيد الذي يجب على حاملي البطاقات الدائنة دفعه واستلامه من قبل البنك بتاريخ استحقاق الدفع أو قبله.
 - ل- **"تاريخ الكشف":** التاريخ الذي يعد فيه البنك كشف الحساب.
- 2- **السلف:** يتحمل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن الالتزامات التي يحدثها طوال فترة استخدامه للبطاقة وعليه تسديد المبالغ الرئيسية ومصاريف الخدمة ورسوم الاستخدام الإضافية وكافة المبالغ الأخرى، بما في ذلك، وليس قصراً على رسوم تأخير الدفع والتي تستحق وفقاً لهذه الشروط والأحكام إلى البنك فوراً ودون إبطاء.
- 3- **الحد الائتماني/مستوى الشراء:** لا يجوز لحامل البطاقة الإئتمانية تجاوز الحد الائتماني. في حالة عدم التقيد بالحد الائتماني، فإن البنك يحتفظ بحق تقاضي رسم إضافي من حامل البطاقة، وذلك بالسعر الذي يحدده البنك لهذا الغرض من وقت لآخر. لا يحق لحامل البطاقة استخدام بطاقته، كما يتعهد بعدم استخدامها، في حالة تجاوز إجمالي الرصيد الناتج من السحوبات النقدية والمشتريات وتكلفة الخدمة نتيجة لهذا الاستخدام للحد الائتماني. إذا قرر البنك (وفقاً لتقريره المطلق) تنفيذ عملية ما يصبح على أثرها الرصيد القائم أكثر من الحد الائتماني، فإن حامل البطاقة يكون مسؤولاً عن أي مبلغ زائد بالإضافة إلى تكلفة رسم الخدمة الزائدة و أية مبالغ أخرى مستحقة وفقاً لهذه الشروط و الأحكام.
- 4- **الرسوم:** على بطاقات إنفنت الإئتمانية والمبالغ المدينة في الحساب الجاري ومصروفات السحب على المكشوف:
 - (أ) رسوم الخدمة على بطاقات إنفنت الإئتمانية: تستحق رسوم الخدمة على رصيد البطاقة الإئتمانية غير المسدد بتاريخ استحقاق الدفع، وتصبح واجبة الدفع من قبل حاملي البطاقات حسب الأسعار التي يضعها البنك من وقت لآخر. سيقوم البنك بلصق قائمة الأسعار على مبانیه و/أو على العكس من ذلك إشعار حامل البطاقة بالأسعار الجارية لرسوم الخدمة وأي رسوم أخرى أو مصاريف خاصة بالبطاقات.
- 5- **الحد الأدنى للدفع - حاملي بطاقات إنفنت الإئتمانية:** لتجنب احتساب رسوم خدمة جديدة و / أو إضافية ، فإنه يجب تسديد الرصيد القائم بالكامل، ويجب أن يصل المبلغ المطلوب إلى البنك في أو قبل تاريخ استحقاق الدفع المبين في كشف الحساب. إذا قرر حامل البطاقة عدم دفع الرصيد بالكامل، فعليه تسديد ما لا يقل عن الحد الأدنى المبين في الكشف. وعلى حامل البطاقة التأكد في كافة الأحوال من أن البنك قد استلم القيمة بواسطة شيك قبل مدة لا تقل عن أربعة أيام عمل (باستثناء يوم الجمعة) من تاريخ استحقاق الدفع، وذلك للتحقق من استلام البنك للقيمة المطلوبة في أو قبل تاريخ الاستحقاق، مع اعتبار الفترة المطلوبة لتحويل قيمة الشيك، حيث لن يتم قيد أية مبالغ في الحساب حتى إستلام المبلغ المطلوب.
- 6- **رسم السحوبات النقدية:** على حامل البطاقة أن يدفع رسماً بنسبة مئوية يحددها البنك من وقت لآخر مقابل السحوبات النقدية، وذلك علاوة على أية مبالغ مستحقة أخرى.
- 7- **رسم العضوية:** يفرض رسم العضوية على الحساب في شهر يختاره البنك. لا يحق لحامل البطاقة أن يسترد رسم العضوية، حتى ولو تم إلغاء البطاقة و قفل الحساب قبل انتهاء المدة السنوية.
- 8- **عملة الحساب:** يكون الحساب بالريال السعودي. إذا قام صاحب الحساب بعملة أجنبية يتم تحويلها للريال السعودي. يقوم البنك أو وكيله المعتمد، عند التحويل إلى الريال السعودي، بعملة التحويل حسب الممارسات المعتمدة بواسطة الدولار الأمريكي وباستخدام أسعار التحويل السارية في تاريخ تنفيذ العملية، باستثناء المبالغ التي يتم تحويلها من قبل شركات النقل (الطيران) التي قد تستعمل الأسعار الخاصة بها.
- 9- **قيود الصرف و الضرائب:** يتعهد حامل البطاقة بالالتزام بقيود الصرف والضرائب التي قد تفرض نتيجة لاستعمال البطاقة. يكون حامل البطاقة مسؤولاً عنها ، كما يكون البنك مفوضاً بقيد جميع الأضرار و المطالبات و المصاريف التي يتعرض لها البنك على حساب حامل البطاقة نتيجة لهذه الأنظمة والقوانين، وأيضا جميع الضرائب والرسوم والمصاريف وجميع المبالغ التي تفرضها الحكومة على أي عملية أو حساب.
- 10- **كشف الحساب:** يرسل كشف الحساب شهرياً بالبريد إلى حامل البطاقة بعد آخر يوم من دورة الفواتير. تقع مسؤولية مراجعة الكشف على عاتق حامل البطاقة وإبلاغ البنك عن أي اعتراض، على أن يتم ذلك خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ الكشف. في حالة عدم إبلاغ حامل البطاقة عن أي اعتراض للبنك ، فإن الكشف يعتبر نهائياً وساري المفعول بالنسبة لكافة المبالغ المستحقة والقابلة للدفع من قبل حامل البطاقة.
- 11- **المسؤولية:** يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن كافة العمليات التي تتعلق باستخدام البطاقة الخاصة به بصرف النظر عن ما إذا كان الاستخدام قد تم عن طريق توقيع سند، أو تقديم رقم البطاقة إلى وكيل السفر أو الفندق أو وكالة تأجير السيارات، أو أية مؤسسة أخرى لغرض تمكينها من القيمة على البطاقة، أو لغرض شراء بضائع بواسطة الطلب بالبريد أو الهاتف أو الإنترنت. لا يعفي عدم وجود توقيع حامل البطاقة على السحب النقدية أو مستندات الشراء ، حامل البطاقة من المسؤولية ما لم يشعر حامل البطاقة البنك بفقدان بطاقته أو سرقتها كما هو مبين أدناه. تعتبر الصورة (مهما كانت طريقة استخراجها) من قسيمة مبيعات التاجر الأصلية، أو قسيمة السحب النقدية، أو أية مسودة أخرى، دليلاً كافياً عن الأصل في إثبات المبالغ المستحقة للبنك. إذا طلب حامل البطاقة صورة من القسيمة لاستعماله/ لاستعمالها الخاص ، فيتم احتساب رسم خدمة حسب السعر السائد والمحدد من قبل البنك لهذه الخدمة.
- 12- **فقد البطاقة أو سرقتها:** في حالة فقد البطاقة أو سرقتها يوافق حامل البطاقة على إشعار البنك فوراً و وفقاً للتعليمات الصادرة التي يؤكد حامل البطاقة أنه قد قرأها و فهمها.
- 13- **تغيير العنوان:** على حامل البطاقة إبلاغ البنك عن أي تغيير في عنوانه أو التعليمات الخاصة بإرسال الكشوف والإشعارات الأخرى، و يصبح مثل هذا الإشعار ساري المفعول فقط عند استلامه من قبل البنك، و يعتبر آخر عنوان أو تعليمات خطية أعطيت للبنك كعنوان حامل البطاقة البريدي المعتمد لغرض إرسال الكشوف والإشعارات الأخرى.
- 14- **إلغاء البطاقة من قبل حامل البطاقة:** يستطيع حامل البطاقة إلغاء البطاقة أو إقفال الحساب في أي وقت بواسطة إشعار خطي موجه للبنك و إعادة البطاقة إليه.
- 15- **إلغاء البطاقة من قبل البنك:** البطاقة هي ملك للبنك وسوف تبقى كذلك في كافة الأوقات. يحق للبنك بناءً على تقديره الخاص إلغاء البطاقة وإقفال الحساب في أي وقت مع أو بدون إشعار مسبق لحامل البطاقة. وعند حدوث هذا الإلغاء، على حامل البطاقة التوقف عن استخدام البطاقة وإعادتها للبنك.
- 16- **تأثير الإلغاء:** تصبح جميع الأرصدة قائمة بما في ذلك السحوبات النقدية و مبيعات التجار التي أجريت ولم يتم تنفيذها مستحقة وواجبة الدفع كاملة لدى إلغاء البطاقة وإقفال الحساب. ويكون حامل الحساب في كافة الحالات مسؤولاً عن جميع النفقات والتكاليف التي يتحملها البنك في تحصيل المبالغ المستحقة والواجبة التسديد من قبل صاحب الحساب، بالإضافة

إلى مصاريف الخدمة المتراكمة ورسوم المبالغ الإضافية الزائدة، وكافة الرسوم والمصاريف الأخرى المستحقة بموجب هذه الشروط والأحكام، ويجب عليه تعويض البنك عنها دون تأخير.

١٧- **تصرفات التاجر:** لا يكون البنك مسؤولاً بأي حال من الأحوال عن رفض التاجر قبول البطاقة، أو عن البضائع أو الخدمات التي يقدمها التاجر أو المورد. كما لن تعفى شكوى حامل البطاقة أو مطالبته تجاه التاجر أو مقدم الخدمات من أي من التزاماته.

١٨- **إعادة الإصدار أو التجديد أو الاستبدال:** يجوز للبنك، بناء على تقديره الخاص، إعادة إصدار البطاقة، أو تجديدها، أو استبدالها. إلا أن البنك لا يكون ملزماً باستبدال البطاقة، وفي حالة موافقته على الاستبدال، فعلى حامل البطاقة دفع رسم إعادة الإصدار المعتاد. في حالة إعادة الإصدار بسبب انتهاء مفعول البطاقة، فسيقوم البنك بعملية إعادة الإصدار تلقائياً، ما لم يستلم حامل البطاقة تعليمات بهذا الشأن قبل مدة لا تقل عن شهرين (٢) من انتهاء مفعول البطاقة.

١٩- **التعديل:** يحق للبنك تعديل هذه الشروط في أي وقت وسوف يشعر حامل البطاقة من خلال الوسيلة التي يراها البنك مناسبة بأي تغيير بهذا الخصوص بمدة لا تقل عن ثلاثين (٣٠) يوماً مقدماً. ويكون حامل البطاقة ملزماً بأي تغيير إلا في حالة إلغاء البطاقة وإعادتها إلى البنك وإقفال الحساب، وتسديد كافة المبالغ القائمة كاملةً من قبل حامل البطاقة.

٢٠- **التسوية:** يكون للبنك حق مستمر في التسوية على أي من أملاك وحقوق ومصالح حامل البطاقة التي تقع تحت يد وتصرف البنك. ويكون للبنك ممارسة حقه هذا في أي وقت ومن وقت لآخر دون إشعار حامل البطاقة بذلك، أو الحصول على تفويض منه بذلك. في حالة عدم كفاية الرصيد في حساب حامل البطاقة الجاري، وإخفاق حامل البطاقة في تسديد كامل المبالغ المستحقة للبنك، فإنه يحق للبنك أن يقوم في أي وقت لتسوية هذه المبالغ ويجري المقاصة مع حسابات حامل البطاقة لدى البنك، بصرف النظر عن نوع هذه الحسابات، وذلك استيفاءً للمبالغ المذكورة. يبقى حامل البطاقة ملزماً بكافة الأحوال حتى إذا مارس البنك حقوقه في إجراء المقاصة، تجاه البنك بالنسبة لأية مبالغ قائمة وعليه دفع هذه المبالغ للبنك دون تأخير. تكون حقوق التسوية والبيع المذكورة في هذه الشروط مضافة للحقوق الأخرى التي تترتب للبنك.

٢١- **تحويل الحقوق:** يحق للبنك أن يحول كل أو بعض حقوقه في أي وقت لأي طرف آخر دون حاجة للحصول على موافقة حامل البطاقة على ذلك أو إشعاره بذلك.

٢٢- **البطاقة الإضافية:** يجوز لحامل البطاقة (حامل البطاقة الأساسي) أن يطلب من البنك من وقت لآخر إصدار بطاقات إضافية، تحت حساب حامل البطاقة الأساسي، لأفراد يقوم حامل البطاقة الأساسي بتسميتهم (حامل البطاقة الإضافية) على أن يقوم البنك بقبولهم لهذا الغرض. ليكون حامل البطاقة الأساسي مسؤولاً في كافة الأحوال عن الرسوم والمصاريف والتكاليف التي يحدثها حامل البطاقة الإضافية من خلال استخدامه للبطاقة، كما يكون مسؤولاً عن كافة العمليات، ويتم قيد هذه العمليات على حساب حامل البطاقة الأساسي. يخضع استخدام البطاقات الإضافية للشروط والأحكام الواردة فيما يلي ولن يتم معاملة البطاقات الإضافية كبطاقات مستقلة لأغراض الحساب. يقوم البنك بتحصيل رسم إصدار لكل بطاقة إضافية يحدد حسب مستوى إصدار البطاقات الحالي.

٢٣- **القوانين النافذة:** في حالة إخفاق حامل البطاقة بتسديد المبالغ المترتبة عليه أو الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الشروط و الأحكام فإن حامل البطاقة يوافق على: أولاً أنه يحق للبنك اتخاذ إجراءات قضائية لدى المحاكم أو اللجان القضائية أو المحاكم الخاصة التي تملك صلاحيات على حامل البطاقة و/أو أملاكه الخاصة في المملكة العربية السعودية و/أو في الخارج. ثانياً: أن لا يمنع اتخاذ إجراءات قانونية لدى أي محكمة أو هيئة أو محكمة خاصة في اختصاص معين واتخاذ إجراءات قانونية لدى اختصاص آخر، سواء في نفس الوقت أو غير ذلك. ثالثاً: يتنازل حامل البطاقة عن أي اعتراض له الآن أو في المستقبل ضد الإجراءات القانونية المتخذة لدى أي اختصاص قضائي. رابعاً: أن تقرأ هذه الشروط و الأحكام وفقاً للقوانين و القواعد و الأنظمة الخاصة بالاختصاص الذي تم بموجبه اتخاذ الإجراءات في المملكة العربية السعودية و/أو في الخارج، باستثناء تناقض القوانين.

٢٤- **يحق للبنك أو أي عضو** في مجموعة بنك الامارات دبي الوطني تنفيذ عمليات أو تخزين سجلات أو أي معلومات البنك يريد التحقق منها تتعلق بحساب بطاقة إ لائتمان أو أي عمليات تتعلق به داخل وخارج المملكة.

٢٥- **قائمة المتعثرين عن التسديد:** إن البنك ينبه عملاءه الكرام حاملي البطاقات بالتالي: ١. أن جميع البنوك في المملكة العربية السعودية مشتركة في نظام قائمة المتعثرين عن التسديد للاستخدام الخاص بها. ٢. في حالة إخفاق حامل البطاقة في سداد المبالغ المستحقة لمرتين متتاليتين، فإن البنك سوف يخطر حامل البطاقة خطياً بأن اسمه سوف يضاف إلى قائمة العملاء المتعثرين عن التسديد. ٣. إذا أخفق حامل البطاقة عن التسديد لثلاث مرات متتالية، فإن البنك سوف يضيف فعلياً اسم حامل البطاقة في قائمة المتعثرين عن التسديد، ويخطر حامل البطاقة بذلك الإجراء. ٤. في حالة إضافة اسمكم إلى قائمة المتعثرين عن التسديد، وهي قائمة مشتركة بين كافة البنوك، فإنه قد يتعدّر عليكم في المستقبل الحصول على تسهيلات أو قروض من بنوك أخرى. ٥. كما أنه في حالة إضافة اسم حامل البطاقة إلى قائمة المتعثرين عن التسديد فإنه لن يتم شطب اسم حامل البطاقة من القائمة إلا بعد التسديد النهائي لكامل الديون المستحقة للبنك.

٢٦- **حساب هامش الربح**

مثال توضيحي لحسبة هامش الربح لعمليات شراء و سحب نقدي
إذا كان حامل البطاقة يصدر له كشف الحساب بتاريخ ١٥ من كل شهر، و قد قام بالعمليات التالية خلال المدة ما بين ١٥ يناير إلى ١٥ فبراير.

• عمليات شراء بمبلغ ٨,٠٠٠ ريال بتاريخ ٢٠ يناير.
• عمليات سحب نقدي بمبلغ ٥,٠٠٠ ريال بتاريخ ١٠ فبراير.
و إذا افترضنا أنه لا توجد مبالغ مستحقة على البطاقة لكشف حساب ١٥ يناير، فإن حامل البطاقة سيحصل على كشف حساب ١٥ فبراير بمبلغ إجمالي مستحق قدره ١٣,٠٠٠ ريال.
على حامل البطاقة سداد المبلغ المستحق بعد ٢١ يوماً من تاريخ إصدار الكشف. ولدى حامل البطاقة الخيار بدفع ٥% إلى ١٠% من المبلغ المستحق.

في حالة دفع المبلغ المستحق على كشف الحساب بالكامل بتاريخ الإستحقاق، فإنه لن يحتسب أي هامش ربح.
أما في حالة الدفع الجزئي بمبلغ ٢,٦٠٠ ريال بتاريخ ٦ يناير فإن هامش الربح سيحتسب كالتالي:

عملية شراء
(٨,٠٠٠ ريال x ٥٥ يوماً x ٢٣,٨٪) / ٣٦٥ = ٢٨٧,٨٦ ريال
أو (٨,٠٠٠ ريال x ٥٥ يوماً x ٢٩,٨٪) / ٣٦٥ = ٣٦٠,١٩ ريال

عملية سحب نقدي (من تاريخ الفعلي إلى تاريخ الإستحقاق)
(٥,٠٠٠ ريال x ٢١ يوماً x ٢٣,٨٪) / ٣٦٥ = ٦٨,٦٩ ريال
أو (٥,٠٠٠ ريال x ٢١ يوماً x ٢٩,٨٪) / ٣٦٥ = ٨٥,٩٥ ريال

عملية سحب نقدي (من الإستحقاق إلى تاريخ كشف الحساب القادم)
(٢,٤٠٠ ريال x ٧ أيام x ٢٣,٨٪) / ٣٦٥ = ١٠,٩٩ ريال
أو (٢,٤٠٠ ريال x ٧ أيام x ٢٩,٨٪) / ٣٦٥ = ١٣,٧٥ ريال

إجمالي الارباح المحتسبة عند كشف الحساب الصادر يوم ١٥ مارس يعادل ٣٦٧,٥٤ ريال أو ٤٥٩,٨٩ ريال

مثال توضيحي لحسبة هامش الربح للعمليات الدولية
رسوم عمليات العملات الدولية(خارج المملكة العربية السعودية) هي ٣٪

مبلغ العملية: ١,٠٠٠ ريال
عملة العملية: (أ)

نسبة التحويل من عملة العملية (أ) إلى الريال السعودي هي ٢,٥
المبلغ بالريال = ١,٠٠٠ x ٢,٥ = ٢,٥٠٠ ريال
هامش الربح على العملية الدولية = ٢,٥٠٠ ريال x ٣٪ = ٧٥ ريال

عملية تحويل العملات تتم عن طريق شركة فيزا/ماستركارد بحسب نسبة التحويل لتاريخ العملية.